جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة			
عنوان المداخلة	الأهمية الإستراتيجية لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية		
الإسم واللقب	برجي شهرزاد	قداري أحمد	طيب سعيدة
المؤهل العلمي	/	/	/
الوظيفة	أستاذة	أستاذ	أستاذة
التخصص	/	/	/
المؤسسة	جامعة مستغانم	جامعة غليزان	جامعة وهران
ملاحظات	/	/	/

الأهمية الإستراتيجية لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية

ملخص:

منذ مطلع الألفية الثالثة شهدت الجزائر اهتماما ملحوظا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تجسد ذلك الاهتمام بشكل جلي وواضح من خلال إحداث وتأسيس الدولة الجزائرية للعديد من الهيئات والاجهزة الحكومية، وكذا العديد من البرامج التي تعنى بقضايا تمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار السعي إلى تحقيق التنمية للبلد لذا نسعى من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الأهمية الإستراتجية لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات– المتوسطة– الصغيرة– التنمية – الجزائر

Résume :

Depuis le début du troisième millénaire, l'Algérie a connu un intérêt marqué pour les institutions des petites et moyennes entreprises, et de tenir compte de cette préoccupation clairement et clairement grâce à la création et à l'établissement de l'état des corps nombreux algériens et organismes gouvernementaux, ainsi que de nombreux programmes qui traitent des questions de financement et de développement des petites et moyennes entreprises dans la poursuite du développement du pays par conséquent, nous cherchons à travers cette étude pour mettre en évidence l'importance du système stratégique pour les petites et moyennes entreprises dans la réalisation du développement en Algérie.

Mots clés : institutions- petite- moyenne- développement- Algérie

مقدمة:

إن الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف جوانبه، أصبح يعد موضوعا من مواضيع الساعة، ذلك لأن جل الدراسات بينت بأن التنمية الاقتصادية لا يمكنها أن تتحقق إلا بوجود نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ذلك من خلال مساهمة هذه الأخيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

لكن بالرغم من تلك الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات دون غيرها إلا أنها لازالت تعاني من مشاكل و قيود جمة،مما يجعل من هذه المؤسسات عاجزة و غير قادرة لقلة مواردها .

في هذا الموضوع سنحاول التعرف على الأهمية الإستراتيجية لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية على المستويين الدولي و الوطني، من خلال تحديد مفاهيمها وخصائصها، و كذا تحديد المشكلات التي تعترضها، و التعرف على استراتيجيات ترقيتها و سبل تأهيلها في ظل الأوضاع الراهنة .

نجسد ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية :

- **ما هي الإشكاليات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الجزائر؟**

و من أجل دراسة و معالجة الموضوع من جميع جوانبه تم التطرق إلى :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التحديات والآفاق المستقبلية للمؤسسات .
- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، دراسة حالة الجزائر.

1/ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد شكل ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول،لذلك حاولنا من خلال هذا الموضوع إبراز المفاهيم النظرية لهذه المؤسسات، هذا التميز والتباين لهذه المؤسسات وتعدد واختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها أدى إلى وضع تعريف خاص لكل دولة على حدا،ويوضح الجدول-1- التالي المعايير المعتمدة في الجزائر :

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون دج إلى 02 مليار دج	من 100 مليون دج إلى 500 مليار دج

المصدر:صالحي صالح،"أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 03(2004) ص، 02

2/تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدة مقاييس أهمها : من خلال الشكل -1- نوضح تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

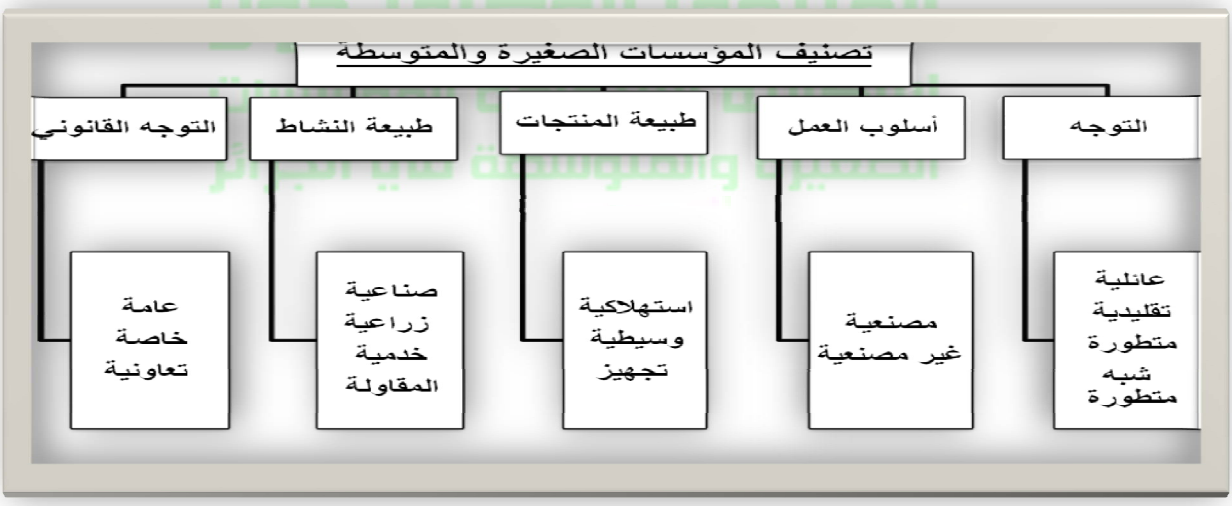

3/ خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تمتاز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعدة خصائص ومزايا من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهمها:

1- الحجم : يمثل الحجم خاصية مهمة للأعمال المتوسطة و الصغيرة،فقد ترى الإدارة والمالكين ضرورة بقاء المنظمة متوسطة أو صغيرة و لا تتطلع أن تأخذ حجما آخر.

2- سهولة التكوين :إن منظمات الأعمال الصغيرة يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية،وهذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول و قوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والخدمية.

3- الضئالة النسبية لرأس المال و تكلفة العامل : تحتاج عادة المؤسسات الصغيرة لرأس مال ضئيل و حجم المال المستثمر محدود كما لا يتطلب تشغيلها تكاليف و تجهيزات ضخمة بالمقارنة بالمشاريع الكبرى.

4- التجديد : إن المشروعات الصغيرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات،فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد و أغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة لهم أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم و يجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

4/ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنقسم هذه الأهمية إلى جانبين : تتمثل أهميتها في الجانب الاقتصادي من حيث :

أ-القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار: تسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار أفراد،العائلات،التعاونيات، الهيئات غير الحكومية) بالتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج.

ب- تساهم في الناتج الداخلي الخام : الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة،و نلاحظ من الانتشار الواسع و النشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات الصناعية الزراعية والخدماتية، إنها تساهم بشكل مباشر في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة في الدول النامية.

ج- ترقية الصادرات : أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات،بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لدى بعض الدول.

إلى جانب ذلك تظهر : **أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجانب الاجتماعي** :

أ- تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي : تعد هذه الصناعات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها،و من ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية و تساهم في إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين و تكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

ب-**إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين:** للمشروعات الصغيرة دور اجتماعي،يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول،لأن هذه المشروعات يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني و المدخرات الوطنية،و هذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية .

ت-**توفير مناصب شغل** : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية لتي تساهم في توفير فرص عمل جديدة، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة،مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها. وقد سطرت الوزارة هدفا يتمثل في إنشاء 600 ألف مؤسسة على أفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب مالا يقل عن 6ملايين منصب شغل.

5/ مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

- **مفهوم التمويل و أنواعه :**

- **المفهوم الاقتصادي:** إنه توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسة لتغطية الاستثمارات سواء كانت هذه الموارد دائمة أو مؤقتة .

- **أنواع التمويل:** بما أن التمويل أساس ممارسة أي نشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبعا لتعدد مصادر ووسائل التمويل ودور مؤسسات الوساطة المالية (مالية مصرفية، غير مصرفية)، يمكن تقسيم هذه المصادر حسب عدة معايير:

- **مصادر التمويل** : يطلق على مصادر التمويل بـ "الهيكل المالي"و يعبر عن تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال لتمويلها.

و نظرا لان التمويل أساس ممارسة أي نشاط و تبعا لتعدد مصادره، تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مصادر مختلفة لتمويل نشاطها، سواء كانت بالأموال الخاصة أم عن طريق الديون و يختلف كل مصدر حسب النوع و الشروط و التوقيت ونصنفها إلى ما يلي :

- **المصادر التقليدية** : يشتمل هذا النوع على :

1- التمويل الذاتي والعائلي والأصدقاء : يعرف على أنه مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.

2- التمويل من السوق غير الرسمي الإقراض : يأتي في المرتبة الثانية يلجأ إلى هذا السوق خاصة عندما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي.

3- التمويل من البنوك التجارية في إطار سياستها التقليدية : تعد البنوك و المؤسسات التجارية أهم المؤسسات المصادر الخارجية استعمالا لتمويل هذه المؤسسات.

- **المصادر الحديثة** : نعني بها كل المصادر المتوفرة لدى الدول المتقدمة و تستخدمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،لكنها نادرة في الدول النامية بالرغم من أهميتها،تشمل ما يلي :

1- القرض الايجاري: نعني به تأجير العقار أو المعدات لفترة زمنية محددة مقابل الأقساط المتفق عليها وهذا يتم منذ بداية الصفقة .

2- مؤسسات تمويل رأس المال المخاطر: تعرف مؤسسات رأس المال المخاطر على أنها كل رأس مال يوظف على انه تمويل لابتكار جديد، أو توسع مؤسسة من دون التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد و هذا هو (مصدر الخطر).

3- التمويل عن طريق البورصة (السوق المالي) : يمكن أن يكون السوق المالي ملجأ للمشروعات الصغيرة و المتوسطة إذا كان هناك قبول مساهمين فتح رأس المال من جهة و تلائم آليات و شروط البورصة.

4- التمويل الإسلامي : يعتبر نظاما مستقرا و مرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ الحرية و التعاون حيث تحكمه قيم و قواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل و بالتالي يربح طرف على حساب الأخر.

5- قنوات دولية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:وهذا النوع خاص بالحكومات الدولية.

6/عوامل نجاح و فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

-عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- المالك أو المالكون لديهم أهداف محددة.

- المعرفة الجيدة بالسوق.

- قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز في السوق.

- إدارة متكيفة مع التطور.

- تحديد الأهداف، ومن ثم يتم العمل حتى يحقق المشروع نجاحا أكبر.

-عوامل فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- مشاكل السياسات الاقتصادية و التوجهات الحكومية و الإدارية.

- مشاكل الخبرة التنظيمية و نقص المعلومات.

- عدم استقرار النصوص القانونية .

- المشاكل التسويقية و الإنتاجية.

- نقص فرص التمويل المناسب.

7/ تحديات و آفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة و الأدوات الاقتصادية، في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا والاتصال.سيؤدي إلى تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من أجل البقاء والاستمرارية.

- ثورة المعلومات : تميز النظام الاقتصادي الجديد بوجود ما يطلق عليه بثورة المعلومات فقد أصبحت تمثل أساسا للنظام الاقتصادي الجديد .
- التطور التكنولوجي : أدى التقدم التكنولوجي للمؤسسات للاهتمام بتنمية و نشر الأساليب التي تعتمد على التكنولوجيا.
- عالمية الاتصال.
- عالمية التجارة .

و لكي تسعى المؤسسات إلى تحقيق الاستغلال العالمي عليها رفع التحديات:

- التركيز على وضع الاستراتيجيات للتنافس لتحقيق الميزة التنافسية.
- ظهور المنافسة المعتمدة على عنصر العمل .
- تزايد معدلات الابتكار و التغير التكنولوجي .

8/ الإطار التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر منذ الثمانينات، والتي أدت بها إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية، بالاعتماد على قوى السوق قد سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة، وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة نمو حقيقية للنمو الاقتصادي، وفي هذا السياق برزت عدة هياكل وآليات تهدف إلى إنعاش الاستثمارات وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي منها:

أ) وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : بذلت الحكومة الجزائرية جهدا كبيرا في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مدى السنوات الماضية. ومن حيث الإصلاح المؤسسي والسياسات، أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1994، وهي أول دولة عربية تنشئ وزارة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد حددت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبقت إستراتيجية متكاملة لتحسين البيئة الشاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها. وقد أنشأت تحت إدارة الوزارة، العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع، منها المشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل، وذلك وفق المادتين 12، 13 من القانون التوجيهي.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGM): تشرف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها.

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاء هذا الصندوق من أجل معالجة أهم مشاكل المؤسسات والمتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، كما انه يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحول الدولة إلى ضمانة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهو جهاز استشاري يسعى إلى ترقية الحوار و التشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والهيئات الحكومية من جهة أخرى.

ب) وكالة ترقية و دعم الاستثمارات والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

* وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI): أنشأت هذه الوكالة بموجب قانون الاستثمار رقم 93-12، وهي هيئة حكومية تنشط تحت وصاية رئيس الحكومة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي مكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء التشكيلات اللازمة لإنجاز استثماراتهم والسهر على احترام الآجال القانونية للأنشطة من خلال إنشاء شكل شباك وحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمار، كما تقوم هذه الوكالة بمتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية وضمان ترقيتها وتطويرها.

* الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI): تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت على شكل شباك موحد يضم كل الهيئات ذات علاقة بالاستثمار.

9/المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومساهمتها في مجال المقاولة من الباطن :

9-1-المقاولة من الباطن : هي عملية لجوء المؤسسات إلى مؤسسات أخرى طالبة منها تنفيذ جزء من عملياتها الإنتاجية،وذلك لاعتبارات و أسباب اقتصادية قانونية و إستراتيجية. فهي بذلك تحقق تكاملا اقتصاديا بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة من خلال فرصة الإمدادات بالمكونات و الأجزاء التي تدخل في المنتج النهائي أو تنفيذ أعمال مكملة للأنشطة الكبرى.

9-2-التوجه التقاولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تساعد الرؤية التقاولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مسايرة محيطها،وهي تظهر بأن التحليل العملياتي لهذه الحالة هو بسيط الوصف من جانب المقاول،ومع ذلك يمكن الكشف بأنه لا يجب النظر إلى المقاولة كعملية إنشاء للمؤسسة بل كوضعية إستراتيجية توجه لتغيير سوق المؤسسة،ولهذا السبب نستعمل مصطلح التوجه التقاولي .

وفي إطار توضيح التوجه التقاولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نورد بعض المفاهيم المتعلقة بهذا التوجه.

-المقاول : (**l'Entrepreneur**) يعتبر مفهوم المقاول من بين أكثر المفاهيم التي وقع الجدال حولها،بالإضافة إلى أنه مكلف بادراك التحليل الاستراتيجي،فهو المحرك للعمليات المعقدة و التي تشمل المراحل الأربعة : التدريب،النضج،القرار،العملية النهائية،و الذي يركز على المحاورة بين الثنائية (الفرد/إنشاء القيمة) فالمقاول يحاول استغلال الفرص،بينما المسير يميل إلى اليقظة و الانتباه في الاستعمال الكفء للموارد المتواجدة.

-المقاولة: (**l'entreprenariat**) يرجع ظهور المقاولة على العموم إلى مشاكل الإنشاء،المنشأ،الإنطلاق،الإبداع ،أنواع المؤسسات المصغرة والفصل أكثر فأكثر بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ظواهر العولمة والعالمية واختلاف الثقافات،ونوعية التطبيق في وسائل التسيير(التسويق،تسيير الموارد البشرية،المالية) وكذلك إستراتيجيات (التلاحق ،النمو،العالمية،الإبداع....)، فتموقع المقاولة هو عملية مساندة لمجالات الارتباط في علوم التسيير،وخصوصا لإستراتيجية المؤسسة .

وينظر للمقاولة كسلوك مغاير تماما عن التسيير الاستراتيجي، ذلك أن التسيير الإستراتيجي يخدم ظروف الأعمال التقاولية، وكون المقاولة شديدة التطور فهي تتناسب مع الاقتصاد الجديد.

وعلى العموم،فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتبنى المنطق التقاولي تكون قابلة لتطبيق العديد من الطرق الإستراتيجية، و الخيار الاستراتيجي بين هذه الطرق ليس فقط مشروط بطبيعة الثنائية(موارد-كفاءات)، ولكن أيضا بالموقع التنافسي و منطق النوايا للمسير.

وتتركب ظاهرة التقاول من مجموعة العناصر الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): مكونات حادثة التقاول

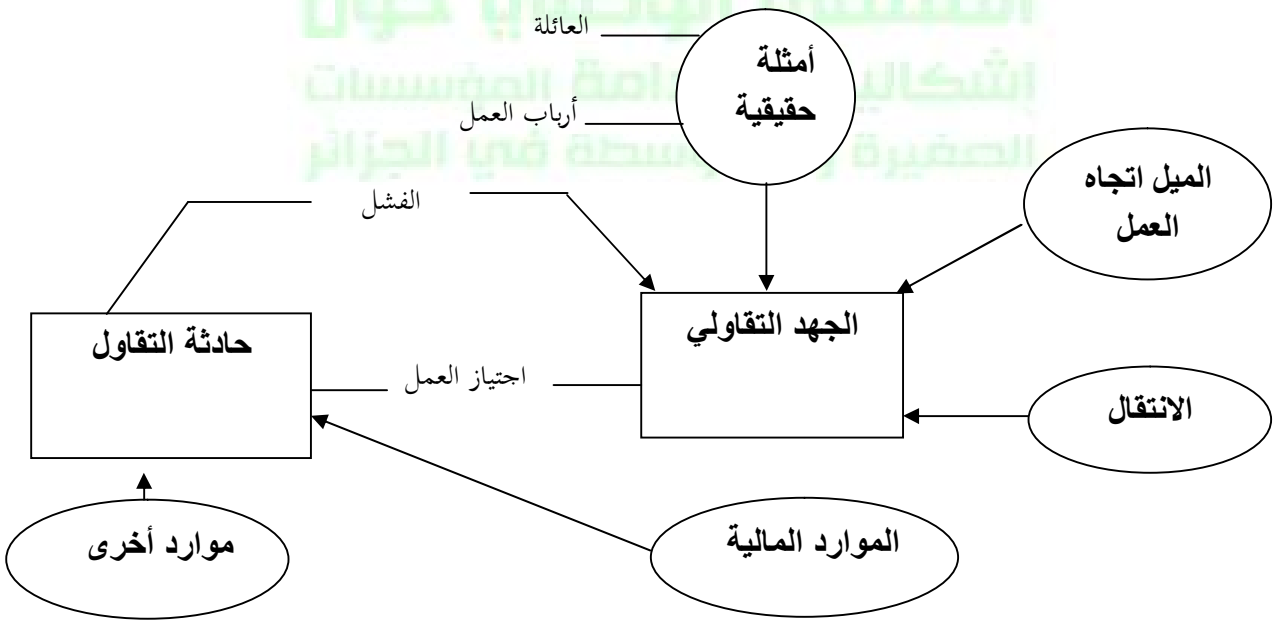

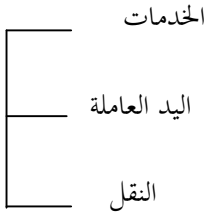

المصدر: سلطاني محمد رشدي،"التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:واقعه،أهميته،و شروط تطبيقه"،حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الإستراتيجية،جامعة المسيلة،2005-2006 ص 85-86، بتصرف. ص 58

إن إقتحام منطق النوايا المقاولية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوضح من خلال النقاط التالية :

-قرب المسيرين أكثر فأكثر من الاستعدادات لهذه المقاربة، وذلك بفضل تكوينهم و المعلومات التي بحوزتهم (خصوصا عن طريق الملتقيات و المؤتمرات العلمية).

-مراقبة العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،عن طريق جماعات صناعية أو مالية،من خلال التدقيقات المطلوبة لهذه الجماعات و المراقبة الشديدة للثنائية (كفاءة-فعالية).

-إلزام العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطبيق معايير الأعمال التنظيمية .

ووفق هذا التفكير ،فإن منطق التقاول في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يؤدي على نمو و نجاح هذه المؤسسات.

10/ دراسة إحصائية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

الجدول-2- : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(1991-2010) :

السنوات	*عدد المؤسسات*	*السنوات*	*عدد المؤسسات*
1991	22382	**2003**	288587
1992	20207	**2004**	312959
1993	23207	**2005**	342788
1994	26212	**2006**	376767
1995	177365	**2007**	410959
1999	159507	**2008**	519526
2001	179893	**2009**	570838
2002	188564	**2010**	607297

المصدر: بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 123، 124 إحصائيات 1991-2002 .

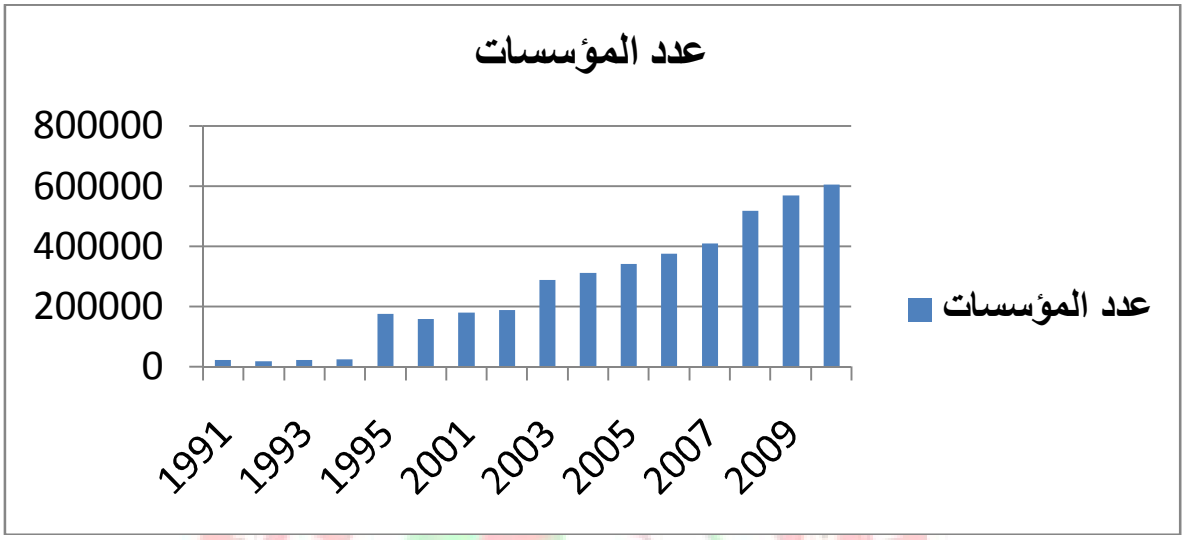

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول

أ/حسب قطاعات النشاط :

السنوات	خاصة	عمومية	نشاطات تقليدية
2003	207949	788	79850
2004	225449	778	86732
2005	245842	874	96072
2006	269806	739	106222
2007	293946	666	116347
2008	392013	626	126887
2009	408155	598	162085
2010	606737	560	/

Source : Samia GHARBI ;LES PME /PMI EN ALGERIE ;cahier de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation ;université de littoral cote d'opale ;N 238 ،mars 2011 p 07

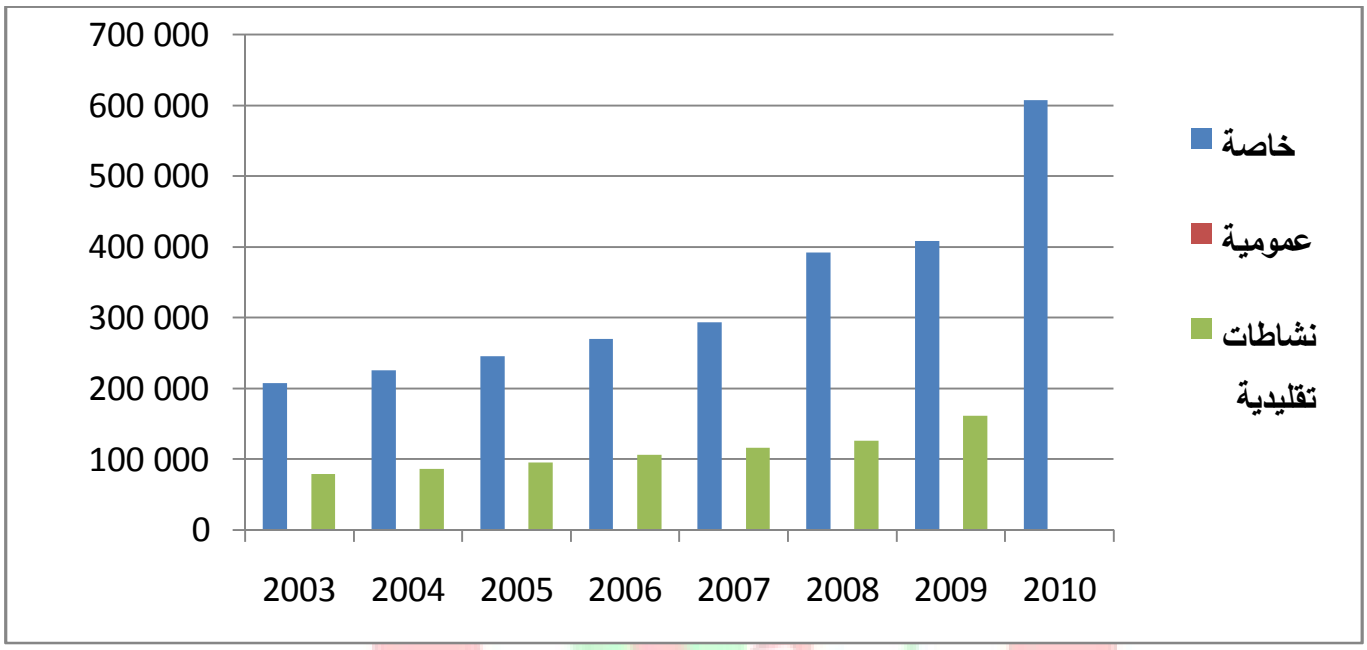

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن القطاع المهيمن هو قطاع المؤسسات الخاصة، تليه النشاطات التقليدية أما القطاع العمومي فهو منعدم تماما، هذا دليل على أن اغلب المؤسسات تنشط في القطاع الخاص .

النتائج :

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول المتطورة بالنظر إلى مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشيء الذي انعكس على مستوى تطور هذه الدول.

لقد أصبح بقاء هذه المؤسسات مرهونا بمدى قدرتها التنافسية،لتكسب مكانة في السوق المحلي و الدولي باعتبارها المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد.إذ يتوجب عليها امتلاك إستراتيجية ملائمة و رؤية مستقبلية،تجعلها قادرة على تبني نمط استراتيجي ملائم من أجل النمو و البقاء.

بالتالي استوجب على الحكومة الجزائرية أن تقوم بإعداد سياسات و آليات فعالة لترقية هذا النوع من المؤسسات،وع إعطاء البعد الاستراتيجي لهذه السياسات و الآليات.

لكي تحافظ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مكانتها في السوق وجب عليها ما يلي :

التوصيات :

- على المؤسسات البحث و التطوير لتنمية قدراتها الخاصة.
- استعمال و سائل التسيير الجديدة و إتباع الأساليب العلمية الحديثة.
- تبني نظام معلومات بسيط و مرن و كذا استراتيجيات التخصص الملائمة .
- أما من الجانب الحكومي على الدولة ، تقديم مزايا وحوافز لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تفعيل أدائها ورفع قدرتها.

التهميش:

-أوبختي نصيرة، القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة "،حالة الجزائر،رسالة ماجستير في التنمية كلية العلوم الاقتصادية،وعلوم التسيير،جامعة تلمسان 2010-2011 .

-أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارن) الدار الجامعية،مصر2007 ،

-بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 123، 124 إحصائيات 1991

-بونوة شعيب،سحنون سمير،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر،الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف ، يومي 17-18 أفريل 2006

-توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء، الطبعة الأولى، الأردن، 2009،

-فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد،الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكمندرية2005

-طاهر محسن منصور الغالبي،" منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة"، جامعة الأردن ، الطبعة الأولى 2009

-صالحي صالح،"أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 03-2004

-سحنون سمير،"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"-حالة الجزائر " ماجستير في اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية ، التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان 04-05 .

-سمير محمد عبد العزيز،التأجير التمويلي،مكتبة الإشعاع الفنية،الإسكندرية 2000

-سلطاني محمد رشدي،"التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:واقعه،أهميته،و شروط تطبيقه"،حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة،مذكرة ماجستير في الإستراتيجية،جامعة المسيلة،2005-2006.

-سيد علي بلحمدي،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة سعد دحلب 2006.

-بوقنة عبد الفتاح، مشروع إستراتيجية من اجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضاءات **2003**

-عبد الرحمن يسري أحمد،"تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها"دار النشر و التوزيع،الإسكندرية 1996

-يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994.

- Samia GHARBI ;LES PME /PMI EN ALGERIE ;cahier de laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation ;université de littoral cote d'opale ;N 238 ،mars 2011 p 07

- Olivier tores ;PME de Nouvelle approche ;Economica ;1998